مركز براثا للدراسات والبحوث
Baratha Center for Studies and Research

مقالات

تحليل إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ
(الإصدار الأخير - ٢٠٢٢)

أ. يوسف محمّد الشيخ

2024

www.barathacenter.com

تحليل إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ (الإصدار الأخير - 2022)

أ. يوسف محمّد الشيخ

◆ تاريخ الطبعة:
2024م- 1446هـ

◆ مكان الطبعة:
بيروت - بغداد

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

تحليل إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ
(الإصدار الأخير - ٢٠٢٢م)

أ. يوسف محمّد الشيخ[1]

ملخّص

يحلّل هذا البحث إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ لإدارة (بايدن) الصادرة عام 2022م، مُبرِزًا تركيزها على التنافس الجيوسياسيّ مع الصين وروسيا، والتحدّيات العابرة للحدود، وأهمّ التحالفات. ويناقش التغييرات في توجُّهات الولايات المتّحدة تجاه منطقة غرب آسيا، ويسلّط الضوء على الأزمة المُعقّدة مع إيران، التي تمُثّل تحدّيًا إستراتيجيًّا أساسيًّا للولايات المتّحدة في المنطقة. ويشير البحث إلى محدوديّة اكتراث الإستراتيجيّة الأميركيّة "2022" بغرب آسيا، مقارنةً بمنطقتَي المحيطَين الهنديّ والهادئ، وذلك في ظلّ تنامي الوعي لدى دول المنطقة بتحوّلات النظام العالميّ، وجدّيّة مساعي الصين وروسيا لتوسيع نفوذهما، والعلاقة الأميركيّة الإسرائيليّة المُنحازة التي تمُثّل حجر عثرة أمام تحسين العلاقات مع الدول العربيّة.

الكلمات المفتاحية:

إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ، التنافس الجيوسياسيّ، الأمن الدوليّ، النظام العالميّ، العلاقات الدوليّة، الصراع على النفوذ، منطقة غرب آسيا، روسيا، الصين.

1 - كاتب وباحث سياسيّ.

مقدّمة

في البدايةِ، لا بدّ من التنويه أنّ سبب تأخير إصدار "إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأمـيركيّ" لإدارة الرئيس الأميركيّ (جو بايدن)، حتّى تشرين ثاني 2022 -أي بعد 21 شهرًا من استلامها مقاليد السلطة في واشنطن- يعود لمجموعة عوامل:

1 - منهـا عوامل ترتبط بأداء الإدارة السـابقة وسياسـاتها، والتي تحرّكَت عكس التيّار، وخالفَت سلوك الرؤساء السابقين ومبادئهم، منذ منتصف القرن العشرين الميلاديّ. فالرئيس الأميركيّ السابق (دونالد ترامب)[1] ألغى -فعليًّا- معظم الإستراتيجيّات التي كان معمول بها منذ إدارة الرئيس الأميركيّ الأسبق (جورج دبليو بوش)؛ أي منذ بداية الألفيّة الثالثة، ومسح -تقريبًا- إستراتيجيّة

1 - جيمس جيفري – معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى - إستراتيجيّة ترامب للأمن القوميّ: أهي عودةٌ إلى القرن التاسـع عشر؟ (19-12-2017) تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-tramb-llamn-alqwmy-ahy-wdtun-aly-alqrn-altas-shr

سَلَفه الرئيس الأسبق (باراك أوباما)، حتّى أُطلِقَت إستراتيجيّة (ترامب) للأمن القوميّ عنوانًا فريدًا، هو: "أميركا أوّلًا". واتّسمَت تلك الإستراتيجيّة -كما هو سلوك (ترامب)- بفوضى السياسات، وسلوك الاشتباك مع معظم التكتّلات العالميّة، وأخذَت منحى صداميًّا لم تمارسه الإستراتيجيّة الأميركيّة قطّ، منذ العام 1947م على الأقلّ، وتزامَنَ ذلك مع غموضٍ مقصود في السياسة الخارجيّة، التي أصبحَت في عهده تشبه "المقاولات الديبلوماسيّة".

2 - وعوامل أخرى ترتبط بتداعيات أزمة أوكرانيا[1]، التي تسبَّبَت وحدها بتأجيل إصدار إستراتيجيّة الأمن القوميّ لإدارة (بايدن) مرّتَين، قبل نشرها في 12-11-2022، حيث نُسِب سبب التأجيل الرئيس إلى الأوضاع العسكريّة التي كانت سائدة في شرق أوروبّا، بعد إطلاق روسيا العمليّة الخاصّة في أوكرانيا في 24 شباط / فبراير 2022، والتي رفعَت العلاقات إلى قمّة التوتّر بين روسيا من جهة، وبين أوكرانيا وأميركا ودول الناتو من جهة أخرى. ثمّ تأجّلَت الإستراتيجيّة مرّة ثالثة صيف عام 2022؛ بسبب فشل الهجوم المضادّ الكبير الأوكرانيّ نهاية حزيران من العام نفسه؛ حتّى يتسنّى لإدارة (بايدن) إجراء "مراجعة لأولويّاتها"، في ضوء

1 - محمّد السعيد إدريس – مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار في رئاسة الوزراء المصريّة - مستقبل التوجّهات الأمريكيّة تجاه الشرق الأوسط في ضوء إستراتيجيّة الأمن القوميّ الجديدة، (29-1-2023)، تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7854

تطوّرات الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة. وثمّة مَن يرى بأنّ هذا التأخير له دلالاته؛ لأنّه كان سيُطلَق في جوّ مفعم بالتردّد وتدنيّ الثقة في الرؤى والسياسات، وضبابيّة ما يمكن اعتباره "خريطة طريق" لإدارة (جو بايدن) حول أبرز السياسات والتوجّهات التي من المفترض أن تُلزِم بها إدارته نفسها أمام الكونجرس والشعب الأميركيّ.

3 - هذا التأخير (أو التردّد) في صياغة "إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ" لإدارة (جو بايدن) ونشرِها، والتي يتولّى إعدادها كبار المسؤولين والخبراء والمستشارين في الإدارة، يعبّر عن "غياب اليقين" لدى هذه الإدارة، في قراءة الواقع الدوليّ بحقائقه الجديدة، وربمّا تُعبِّر عن رفض الرئيس وكبار مستشاريه الإقرار أو الاعتراف بهذا الواقع، الذي ربمّا يكون مريرًا.

إستراتيجيّة (بايدن) كتصوُّر لعالَم جديد

يوم الأربعاء 12 أكتوبر / تشرين الأوّل 2022، أصدرَت إدارة الرئيس الأميركيّ (جو بايدن) وثيقة "إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ"[1]، وذلك

1 - The White House (.gov) - NATIONAL SECURITY STRATEGY 2022– (8 -11- 2022)

تاريخ الاطّلاع (4-8-2024) على الرابط الآتي:

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/20228-/11/November-Combined-PDF-for-Upload.pdf

بعد خمس سنوات من آخر إصدار للإستراتيجيّة في عهد الرئيس السابق (دونالد ترامب).

واتّسَمَت إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ الجديد بأنّها تنحو نحو ترميم التصدّعات التي خلَقَتها الإدارة السابقة في إستراتيجيّة الأمن القوميّ، إلاّ أنّها أبقَت على كلاسيكيّة السياسات القديمة، مع تأكيد تقديم المصالح الذاتيّة الأميركيّة على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، وعلى رأسها دول غرب آسيا. وتميَّزَت الإستراتيجيّة الجديدة أيضًا، بالتأكيد على إحياء الحلف الأنجلوسكسونيّ العالميّ (أميركا – بريطانيا – أستراليا)، لتحقيق حاجز أمان يخلقه ذلك الحلف، يمتدّ من اليابان جنوبًا، وحتّى بحر الشمال "شمالاً"، في مواجهة ثلاث قوى رئيسة:

- روسيا في الشمال، على امتداد الحيد الأوراسيّ.
- إيران في الوسط، في قلب غرب آسيا.
- الصين في الجنوب، وسط آسيا وفي الشرق الأقصى.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ التقسيم الجديد للعالَم في إستراتيجيّة (بايدن) أعاد تقييد "الناتو"، وجعله ذراعًا أوروبيّة لأميركا، بمواجهة الصعود الروسيّ، رغم إمكانات أوروبّا الهائلة؛ ممّا عطّل أيّ نفوذ مستقبليّ قد تحلم به القوى الأوروبيّة النافذة خارج القارّة. وجاءت حرب أوكرانيا لتستنفد أمن دول الاتّحاد الأوروبيّ ودول "الناتو"، واقتصادهم.

هذا التوجُّهُ نفسُه أوصَت به الإستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة في غرب آسيا، حيث اعتمدَت على صياغة أحلاف تحميها واشنطن، بمواجهة إيران، وكثّفَت من مشاريع التطبيع والأحلاف العسكريّة والأمنيّة العربيّة الصهيونيّة، الناتجة عن تـولّي قيادة المنطقة الوسـطى (السِـنتكوم - CENTCOM) مَهَمَّة إدارة مصالح الولايات المتّحدة وأصولها في المنطقة.

وتزامـن ذلك مـع تسريع الاتّفاقيّـات الإبراهيميّة، وهو ما اسـتفادَت منه السِـنتكوم لإعادة صياغة ما يشـبه "الناتو الإقليميّ" عام 2019، حيث انتقل الكيان المؤقَّت بشـكل نهائيّ، من تحت مظلّة اليوروكـوم، إلى تحت مظلّة السِنتكوم. وأشار قائد القيادة المركزيّة السابق في ذلك الوقت (الجنرال كينيث ماكنزي) إلى أنّ انتقال الكيان المؤقَّت إلى مظلّة السِنتكوم، يجعل الشراكات العسـكريّة بين حلفائها العرب والكيان المؤقَّت مسـألة طبيعيّة، ويعفي تلك الدول من حرج التعاون العسكريّ العلنيّ مع العدوّ.

ومن المهمّ التنويه بأنّ ذلك تزامن مع انتقال قيادة أفريكوم المؤقّتة من شرق إفريقيا إلى المغرب، واستقلالها الكامل كقيادة عسكريّة إقليميّة، بعدما بقيَت لأكثر من عقد من الزمن تحت قيادة مشـتركة بين اليوروكوم والأفريكوم، في مدينة شتوتغارت الألمانيّة.

أمّا في وسـط آسـيا (الشرق الأقصى)، فقـد صاغت الولايـات المتّحدة إستراتيجيّتها بالاستناد إلى نقاط عدّة، وهي:

- انسحابها من أفغانستان.
- تحالفها الإستراتيجيّ مع الهند واليابان والنمور الآسيويّة الثمانية، وذلك لمواجهة الصين وإضعافها. واستفادت الولايات المتّحدة الأميركيّة من هوَس تركيا باستعادة إمبراطوريّتها الزائلة عام 1920، وساعدَت في إطلاق اليد التركيّة من جديد، لإعادة وصل كامل آسيا الوسطى والقوقاز وأذربيجان بالمركز التركيّ؛ وذلك لقاء مقايضة تركيا هذه الأفضليّة ببناء حلف قاريّ ضخم يستجيب لمصالح واشنطن غير المباشرة، عبر المركز التركيّ، ويمتد من طاجكستان إلى تركستان وتركمانستان وكازخستان وأوزبكستان[1]. ومَن يطالع الخريطة العالميّة، يتبينّ له مدى تأثير هذا الحلف التركيّ-الأميركيّ المستقبليّ على أمن روسيا وإيران والصين.

تحليل إستراتيجيّة إدارة بايدن للأمن القوميّ 2022

تطرح إستراتيجيّة إدارة (بايدن) للأمن القوميّ الأميركيّ أنّ جوهر الصراع القادم سوف يكون بين ما وصفته بـ "الديمقراطيّات" مقابل "الأنظمة

1 -موقع أحوال التركيّ - الأبعاد الجيوسياسيّة للتمدّد التركيّ في آسيا الوسطى، (2022-10-23)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي:
https://ahvalnews.com/ar/alabad-aljywsyasyt-lltmdwd-altrky-fy-asya-alwsty/syasat-trkyt

الاســتبداديّة"، الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على صميم مصالح الأمن القومــيّ الأميركيّ وأهدافه في المنظور القريب. وفي هذا الإطار، تســتهدف الإستراتيجيّة تعزيز نظام دوليّ يفضّل الديمقراطيّة، عبر حشد الديمقراطيّات ذات التفكــير المماثــل، للعمل والتعاون بطريقة مشــتركة، مــع التركيز على اســتعادة القيم الديمقراطيّة في الداخل الأميركيّ، والتي تضرَّرَت بشــدّة في السنوات القليلة الماضية[1].

تُــبرِز وثيقة الأمــن القوميّ الأمــيركيّ تحدّيَين إســتراتيجيَّين، يتعيّن على واشنطن مواجهتهما، هما:

- أوّلًا: التنافس بين القوى العظمى لتشكيل مستقبل النظام الدوليّ.
- ثانيًا: التعامل مع التحدّيات العابرة للحدود الوطنيّة، والتي تشــمل قضايــا، في مقدّمتهــا تغيُّر المنــاخ، وتحــوُّل الطاقــة، والتضخُّم، والإرهاب، وانعدام الأمن الغذائيّ، والأمراض المعدية.

ترى الوثيقة أنّ اصطفاف الصين وروسيا بعضهما مع بعض آخذٌ في التزايد، ومع ذلك، تؤكّد أنّ التحدّيات التي يفرضها كلٌّ منهما مختلفة بصورة مهمّة.[2]

---

1 –The White House (.gov) - NATIONAL SECURITY STRATEGY 2022 – (8 -11 -2022).

2 - اســتراتيجية الأمن القومي الأمــيركي (2022)، ص 23، الفصل المخصّص للصين.

أوّلًا: الصين

تركّز وثيقة الأمن القوميّ الأميركيّ، بنحوٍ مستمرٍّ، على الصين، من أبعاد عدّة، فتصفها بالمنافس الوحيد الذي "لديه النيّة لإعادة تشكيل النظام الدوليّ". وفي الوقت نفسه -بخلاف روسيا- لديه الموارد الاقتصاديّة والدبلوماسيّة والعسكريّة والتكنولوجيّة لتحقيق هذا الهدف. وتسلّط الإستراتيجيّة الضوء على استثمار الصين في تحديث جيشها بنحوٍ متسارع، بحيث نمَت قدراته ليس فقط في منطقة المحيطَين الهنديّ والهادئ، ولكن بات بإمكانه التمدُّد أبعد من ذلك. كذلك تناولَت الإستراتيجيّة ما أسمته استخدام الصين مواردها الاقتصاديّة والتكنولوجيّة لـ"إكراه الدول الأضعف"، وكذلك، محاولة التأثير على المنظّمات الدوليّة. لذلك، تؤكّد الوثيقة على أنّ السنوات العشر القادمة سوف تكون هي العقد الحاسم في المواجهة مع الصين، والتي ستحدّد موقع الولايات المتّحدة التنافسيّ لفترة طويلة في المستقبل.

في المقابل، تحدّد الوثيقة إستراتيجيّة أميركيّة ثلاثيّة الأبعاد لمواجهة الصين في هذا "العقد الحاسم"، كالآتي:

1. الاستثمار في أُسُس القوّة الأميركيّة في الوطن: التنافسيّة، والابتكار، والمرونة، والديمقراطيّة.
2. مواءمة الجهود الأميركيّة مع شبكة الحلفاء والشركاء، والعمل معهم على أهداف ومصالح مشتركة.

3. التنافس "بمسـؤوليّة" مع الصـين؛ للدفاع عن المصالـح الأميركيّة، ولبناء رؤية أميركيّة للمستقبل.

وتعطي الوثيقـة أهمّيّة كبرى للتحديث العسـكريّ؛ لمواجهة التهديدات الصينيّة في الفضاء والبحر والفضاء الإلكترونيّ، وكلها سـاحات تحتاج إلى أسلحة وبرامج وإسـتراتيجيّات غير تقليديّة. وبينما يقع التفوّق التكنولوجيّ في قلب المنافسة الجيوسياسيّة طويلة الأجل بين الجانبَين، تؤكّد الوثيقة على تجنُّب الاعتماد عـلى التكنولوجيا الصينيّة في المجـالات التي تثير مخاطر الأمـن القوميّ الأميركيّ، وفرض قيـود على نقل التقنيّـات الحيويّة -خاصّة أشـباه الموصلات (Semiconductors) - من أمـيركا وحلفائها إلى الصين؛ من أجل ضمان سيطرة واشنطن على سلاسل التوريد التكنولوجيّة، باعتبارها أحد المصادر الرئيسـة للنفوذ الجيوسـياسيّ في المسـتقبل القريب، مضافًا للاسـتثمارات طويلة المدى في الداخل الأمـيركيّ؛ لزيادة القدرة على إنتاج أشباه الموصلات الأكثر تقدُّمًا.

في مـا يتعلّق بالتهديدات الصينيّة لتايوان، تركّز الوثيقة على ردع بكّين عن أيّ هجوم عسـكريّ على جزيـرة تايوان في المدى القريـب، حيث تؤكّد أنّ الولايات المتّحدة "تُعارِض أيّ تغيـيرات أحاديّة الجانب للوضع الراهن من أيٍّ من الجانبَين". وفي الوقت نفسـه، تستخدم الوثيقة لغةً لا تستعدي بِكين، حيث تؤكّد واشنطن أنّها "لا تدعم استقلال تايوان".

ثانيًا: روسيا[1]

في ما يتعلّق بروسـيا، جاءت الإستراتيجيّة صريحةً بأنّ الولايات المتّحدة ستعمل مع الشركاء لضمان تعرُّض روسيا لفشل إستراتيجيّ في أوكرانيا. وقد اختلفت هذه الوثيقة الجديدة عن وثائق سابقة في العقدَين الماضيَين، كانت أشارت إلى أهمّيّة العمل على دمج روسيا مع الغرب؛ فَعَلى العكس من ذلك، سـلَّطَت الوثيقة الضوء على "الخطر الحادّ" الذي تشـكّله روسيا على النظام الدوليّ، عبر مساعيها لرسم حدود وطنيّة جديدة، ووصفَت سياسة روسيا في العقد الماضي بأنّها "إمبرياليّة"، وأنّ الرئيس (فلاديمير بوتين) -على الرغم من جهود التعاون معه- أثبَتَ بأنّه لن يتغيّر.

وتحدّد الوثيقة نهج مواجهة روسيا، والذي بات يعتمد على مسار الحرب في أوكرانيا، كالآتي:

1. دعم أوكرانيا، ومساعدتها على التعافي اقتصاديًّا، وتشجيع اندماجها الإقليميّ مع الاتّحاد الأوروبيّ.
2. التزام الولايات المتّحدة بالدفاع عن كلّ شبر من أراضي الناتو، ومنع روسيا من الإضرار بالأمن والديمقراطيّة والمؤسّسات الأوروبيّة.
3. التزام الولايات المتّحدة بالردع، وعند الضرورة بالردّ، على الإجراءات

1 - استراتيجية الأمن القومي الأميركي (2022)، ص 25، الفصل المخصّص لروسيا.

الروسيّة التي تهدّد المصالح الأميركيّة، بما في ذلك الهجمات الروسيّة على البُنية التحتيّة والديمقراطيّة الأميركيّة.

4. عدم السماح لروسيا، أو لأيّ قوّة أخرى، بتحقيق أهدافها، عبر استخدام الأسلحة النوويّة أو التهديد باستخدامها، حيث سيضعف الجيش الروسيّ التقليديّ نتيجة الحرب؛ ممّا سوف يزيد -على الأرجح- اعتماد موسكو على الأسلحة النوويّة في تخطيطها العسكريّ.
5. ستدعم الولايات المتّحدة وتطوِّر أنماطًا براغماتيّة للتفاعل مع القضايا التي يمكن أن يكون التعامل مع روسيا بشأنها مفيدًا للطرفَين.

ثالثًا: "الشرق الأدنى"[1]

تعترفُ الوثيقة بعدم واقعيّة الاعتماد الأميركيّ السابق تجاه منطقة غرب آسيا ("الشرق الأوسط") على السياسات المتمحورة حول القوّة العسكريّة وتغيُّر الأنظمة بالقوّة. وفي المقابل، تتبنّى مقاربة تستند إلى الدبلوماسيّة، وبناء الشراكات والتحالفات، ودعم جهود أنظمة المنطقة لتحقيق الاستقرار؛ أي تقرّ الوثيقة صراحةً، الانتقال من الخطط الكبيرة إلى خطوات عمليّة براغماتيّة. تُظهِر الوثيقة مواصلة واشنطن لدورها الأمنيّ في منطقة غرب آسيا، بما

1 - استراتيجية الأمن القومي الأميركي (2022)، ص 1، الفقرة المتعلّقة بالشرق الأدنى.

يشــمل تعزيز التكامل الإقليميّ وضمان أمن شركائها من التهديدات الإقليميّة والخارجيّة، مضافًا إلى تأكيد منع إيران من تطوير أسلحة نوويّة، وذلك عبر المسار الدبلوماسيّ، أو اســتخدام وسائل أخرى -لم تحدّدها- حال فشل الدبلوماسيّة. هــذا في حين لم تقدّم الوثيقة أيّ رؤية أو توجُّه حول الأزمة الســوريّة، واكتفَت فقــط بالتركيز على جهود واشــنطن لمنع عودة ظهور تنظيم الدولة الإســلاميّة، والحفاظ على خفض التصعيد، واستمرار العمل مع حلفاء واشنطن المحلّيّين -قوّات سورية الديمقراطيّة- في مناطق الشمال الشرقيّ لسورية.

وتتميّز هذه الإســتراتيجيّة بأنّها لم تتضمّن نصوصًا واضحة حول مركزيّة إقليم غرب آسيا أو أولويّته الإستراتيجيّة، لكنّ التطوّرات الجديدة التي فرضَت نفسها على الإقليم، أعادَت له مكانته المهمّة ضمن منظومة الأولويّات والمصالح الأميركيّة.

ظَلَّ العــداء الأميركيّ المزمن مع بعض الأطراف في غرب آســيا ("الشرق الأوسط") مثل: إيران وفصائل المقاومة، وبعض تنظيمات الإسلام السياسيّ، أو ما تصفــه الولايات المتّحدة في الإســتراتيجيّة بـ"الإرهاب"، وفرض على الولايات المتّحدة أن تقدّم التزامات وضمانات لحلفائها الإســتراتيجيّين في المنطقة، كما فرض عليها أن تتبنّى سياسات مواجهة مع مَن تعتبرهم واشنطن أعداء مؤكّدين أو محتَمَلين. وإذا كانــت أهمّيّة المنطقة قد تراجعَت -جزئيًّا- بسبب اكتشافات النفط الصخريّ في الولايات المتّحدة بكمّيّات وافرة، مضافًا إلى تراجع أولويّة نفط المنطقة بالنسبة لواشنطن في السنوات الأخيرة، بعد أن

تحوّلَت الولايات المتّحدة إلى دولة مصدّرة للنفط، إلّا أنّ التطوّرات الجديدة في أزمة الإمداد النفطيّ الروسيّ لأوروبّا، التي تسبَّبَت بها تداعيات الحرب الأوكرانيّة، أعادَت تسليط الضوء على أهمّيّة النفط والغاز في غرب آسيا، كسلاح مهمّ تريد الولايات المتّحدة توظيفه لصالح أوروبّا ضدّ روسيا.

وعلى الرغم من الخلاف الأميركيّ-السعودي الناتج عن التوتّر في العلاقات، والذي تسبَّبت به تداعيات حملة (بايدن) الانتخابيّة، التي ركَّزَت على محاسبة السعوديّة وعزلها، إلّا أنّ الأزمة الأوكرانيّة، وتفاعُل حلفاء أميركا في الخليج -وعلى رأسهم السعوديّة- مع الأزمة، بعيدًا عن مطالب واشنطن ومصالحها، أدّى إلى ترجيح ميزان الكفّة الروسيّة نفطيًّا، بعد زيادة أسعاره، وعدم الاستجابة للطلبات الأميركيّة بزيادة ضخّ البترول في الأسواق، عبر دعم السعوديّة لقرار تخفيض إنتاج النفط الصادر عن منظّمة "أوبك - بلس"، الذي اعتبرتْه واشنطن دعمًا سعوديًّا وخليجيًّا للسياسة الروسيّة؛ وهذا ما أجبر الرئيس الأميركيّ (جو بايدن) على القيام بجولة شرق أوسطيّة، وزيارة المملكة العربيّة السعوديّة، لتطبيع الأوضاع مع المملكة.

الفرص ونقاط الضعف في الإستراتيجيّة الأميركيّة تجاه منطقة غرب آسيا

يلاحَظُ في سياق الفصل المتعلّق بغرب آسيا ("الشرق الأوسط") في الإستراتيجيّة الأميركيّة، تجاهُل واضِعي الإستراتيجيّة لعاملَيْن آخَرَيْن مهمَّيْن، كانا من ضمن الأسباب التي جعلَت الرئيس (بايدن) يهرول للمنطقة، مع اندلاع الحرب الأوكرانيّة، وهما كالآتي:

العامل الأوّل: هو الدخول الصينيّ القويّ إلى غرب آسيا[1]، عبر:

أ. تطوُّر العلاقات الصينيّة-السعوديّة، التي تطوّرت في النصف الأوّل من العقد الماضي.

ب. تطـوُّر العلاقات الإيرانيّة-الصينيّة، بعـد توقيع مذكّرة التفاهم في أيّار عام 2021.

ج. الاخـتراق الكبـير الـذي حقّقَته الصـين برعايـة المصالحة الإيرانيّة-السعوديّة عام 2023.

د. التورّط الخفيف في دعم سـورية ماليًّا وتسليحيًّا، في عشريّة النار (2011-2021).

العامل الثاني: هو توجُّهات التحالفات الإستراتيجيّة لبعض دول غرب آسيا مع روسيا[2].

وهـذان العاملان ألزَما الولايات المتّحـدة بتكثيف تواجدها في المنطقة؛ لاحتـواء محاولات التغلغل وتوسـيع مناطـق النفوذ الصينيّة والروسـيّة في

---

1 - هل تصبح الصين منافسًا للنفوذ الأمريكيّ في الشرق الأوسط؟ - BBC - 30-3-2021)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي: https://bbc.in/4deMFxx

2 - روسـيا والصين منظّمة شنغهاي مظلّة لمواجهة نفوذ الغرب في آسيا؟ - DW العربيّـة - (14 - 9 - 2022)، تاريـخ الاطّـلاع (24-4-2024) عـلى الرابـط الآتي: https://bit.ly/3QiFivk

الإقليم، الذي أخذ يشـهد تحوّلات مهمّة، بعضها جاء ضمن أصداء الحدث الهائـل، المتمثّـل في التحدّي الروسيّ غير المسـبوق للولايـات المتّحدة، بالدخول عسـكريًّا إلى أوكرانيـا (2022/2/24)، والذي جـاء بمثابة انقلاب روسيّ عـلى نظام القطـب الواحد، ومن ثـمّ تَزعزُع المكانـة الأميركيّة عند حلفائها في غرب آسيا. وبعضها الآخر جاء نتيجة تراجُع ثقة الحلفاء في وفاء الأميركيّين بالتزاماتهم الأمنيّة نحوهم، على نحو ما ظهر في ضعف ردّ الفعل الأميركيّ على التهديدات التي تعرّضَت لها مصافي أرامكو النفطيّة السعوديّة؛ بسـبب القصف الصاروخيّ من جانب جماعة "أنصار الله" اليمنيّة. ولذلك، شـهد عام 2022م أكبر عدد من حوادث التمرّد عـلى الزعامة الأميركيّة، مثل التمرّد السـعوديّ ضدّ الرفض الأميركيّ لدعم السعوديّة لقرار منظّمة "أوبك – بلس"، والتمرّد الإيـرانيّ في محادثات الاتّفاق النوويّ، وتصعيد تخصيب إيران لليورانيوم كخيار بديل للعـودة للاتّفاق؛ ما يعنى أنّ إيران باتت تفضّل أن تصبح "دولة حافة نوويّـة" على أن تعود للاتّفاق بالشروط الأميركيّة[1]، ثمّ اتّجاه إيران لتوقيع معاهدة تحالُف طويل المدى مع الصين، وتكثيف الشراكة الإستراتيجيّة مع روسيا، خاصّة في الحرب الأوكرانيّة.

1 - استئناف المحادثات النوويّة مع إيران، وأمريكا "مستعدّة لاستخدام خيارات أخرى" (CNN - 25 -11 -2021)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي: https://bit.ly/3Weypiu

هذه العوامل مجتمعةً، فرضت نفسها على مخطِّطي السياسة الخارجيّة الأميركيّة، لتجديد مركزيّة مكانة إقليم غرب آسيا ("الشرق الأوسط") في إستراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ. وقد عبرَّت عن هذا التوجُّه بوضوح شديد، الدراسةُ الصادرة عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تحت عنوان "التعامل مع الوجود الأمنيّ للصين في غرب آسيا وشمال إفريقيا"[1]، فقد أعطَت هذه الدراسة أهمّيّةً لثلاث مسائل اعتبرتها محوريّة، رأت أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تعطيها أولويّة ضمن أجندة مصالحها الإستراتيجيّة.

الأولى: سيطرة الدعوى التي تقول إنّ الولايات المتّحدة باتت تنسحب من إقليم "غرب آسيا وشمال إفريقيا"، وطالبَت الدراسة بتكذيب هذه الدعوة، وتفنيدها بالأفعال، وليس بالأقوال فقط.

الثانية: تنامي الحضور العسكريّ والأمنيّ الصينيّ في غرب آسيا[2].

الثالثة: تحوُّل الشركاء، وعلى رأسهم حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة، نحو التعاون العسكريّ مع الصين (سواء عبر مبيعات السلاح

---

1 - غرانت رومللي، كارول سيلبر – معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، (شتاء 2022)، تاريخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altaml-m-alwjwd-alamny-llsyn-fy-alshrq-alawst-wshmal-afryqya

2 - المصدر نفسه.

الصينيّ المتطوّر إلى دول بالمنطقة، أو بالمناورات البحريّة المشتركة).

وحذّرَت الدراسة من أنّ دول غرب آسيا سوف تسعى إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع الولايات المتّحدة والصين، وأنّ الوجود الأمنيّ المتزايد للصين في المنطقة، سوف يشكّل معضلة للولايات المتّحدة في علاقاتها مع شركائها؛ الأمر الذي يفرض على الولايات المتّحدة الاجتهاد في تبنّي سياسات يكون في مقدورها إعادة كسب الحلفاء، واحتواء أيّ نفوذ للصين أو روسيا في غرب آسيا[1]. ثمّ قدَّمَت السؤال المباشر لهذه التوصية، وهو: هل تستطيع الولايات المتّحدة ذلك؟ وهل لديها العزم والإرادة الكافيان لتبنّي سياسات يكون من شأنها استعادة كسب ثقة الحلفاء؟ وهل يمكن لواشنطن التصدّي للتيّار المتنامي المُناوِئ للسياسة الأميركيّة في غرب آسيا، الذي تدعمه روسيا والصين؟ وأين إسرائيل من هذا كلّه؟ هل تستطيع الولايات المتّحدة موازنة سياساتها مع إسرائيل والعرب، في ظلّ صعود حكومة إسرائيليّة أكثر راديكاليّة وأكثر عدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطينيّ؟

بالنظر إلى هذه المعطيات، فالأمر المؤكَّد أنّ التحدّيات باتت ضخمة أمام

1 - د. عمر حمزاوي - مركز كارينغي الشرق الأوسط - الفرص والتحدّيات المُحتَمَلة لانخراط الصين في دبلوماسيّة الشرق الأوسط (27-3-2023)، تاريخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط الآتي: https://carnegie-mec.ar-pub-89380/27/03/org/2023

السياسة الأميركيّة في غرب آسيا، على ضوء ثلاثة عوامل:

العامل الأوّل: أنّ دول المنطقة ليست مغيَّبة عن الوعي بحقائق التطوّرات العالميّة، وخاصّــة ما يتعلّق بالصراع الدائر على قمّة النظام العالميّ، بين كلٍّ من الصين وروســيا من ناحيــة، والولايات المتّحدة من ناحيــة أخرى، وهو الصراع الذي يتّجه -وفق الكثير من المؤشّرات- لصالح محور الصين-روسيا، الذي يكبر ويتأكّد يومًا بعد يوم.

العامل الثاني: جدّيّة العزم والمساعي الصينيّة والروسيّة على توسيع مناطق النفوذ، وتأســيس شراكات اقتصاديّة وإســتراتيجيّة مع كبرى الدول الإقليميّة في غرب آسيا[1].

في الوقــت ذاته الــذي نجحَت فيه الصين في إقامة شراكات إســتراتيجيّة مع إيران ومع الســعوديّة (جرى التوقيع عليهــا في أثناء زيارة الرئيس الصينيّ للرياض 2022/12/8)[2]، وزيادة معدّلات التبادل التجاريّ الصينيّ مع الدول

---

1 - التحالف بين الصين وروســيا وفشــل ثــورات الربيع العــربيّ المدعومة من الولايات المتّحدة - MODERN DIPLOMMACY- (نوفمبر 24، 2021)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي: https://bit.ly/3UvtMyZ

2 - وكالة الأنباء السعوديّة - صدور بيان مشترك في ختام القمّة السعوديّة الصينيّة، (8-12-2022، الموافــق 15 جمادى الأولى 1444 ه.ق.)، تاريــخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط الآتي: https://www.spa.gov.sa/w1824251

العربيّة، استطاعت روسـيا أن تحقّق اختراقات مهمّة في علاقاتها مع أطراف شرق أوسـطيّة متعدّدة، أبرزها العلاقات مع إيران، التي أثارت غضب الإدارة الأميركيّـة؛ ما جعل (جون كـيربي)[1] يحذّر -علنًا- من "الـشراكات الدفاعيّة الكاملة" بين موسكو وطهران، في الوقت الذي كان فيه الرئيس الصينيّ يُجري محادثاته مع القادة العرب في الرياض (2022/12/9)، ورأى أنّ هذه الشراكة تُلحِق أضرارًا بأوكرانيا والدول المجاورة لإيران والمجتمع الدوليّ.

العامل الثالث: التواجد الروسيّ القويّ في غرب آسـيا، الذي تجاوز إيران إلى تركيا، وظهر ذلك في سياسات التنسيق الروسيّ-التركيّ بخصوص أوكرانيا، وتوقيع اتّفاقيّات صادرات الحبوب والأسـمدة من أوكرانيا، إلى درجة استثناء روسيا تركيا من العقوبات على الموانئ الأوكرانيّة المصدِّرة للقمح، كما ظهر في تفعيل مسار جديد للتنسيق مع تركيا بخصوص سورية. هذا التواجد ربمّا يُفضي في المستقبل إلى قمّة تركيّة-سـوريّة، وعودة اللاجئين السـوريّين من تركيا إلى سورية، ومن ثمّ تحريك الأزمة السوريّة نحو الحلّ، بعيدًا عن التدخّلات والتعقيدات الأميركيّة.

أمّا العلاقة الإيرانيّة مع روسـيا، فقد جَعلَت كلًّا من السـيناتورَين الجمهوريَّين (تيد كروز) و(جيم ريش) يصفان إيران بأنّها "أكبر التحدّيات السياسـيّة الحاسمة التي تواجهها الولايات المتّحدة عام 2023". وأكّد (نيد برايس) -المتحدّث باسـم

1 - المتحدّث باسم الأمن القوميّ في البيت الأبيض.

وزارة الخارجيّة الأميركيّة- هذا التوصيف، في مؤتمر صحفيّ (الأربعاء 2023/1/4)، وقال: "لا يمكن إنكار أنّ إيران تمثّل أحد أكثر التحدّيات التي نواجهها تعقيـدًا".

العامل الرابع: الوجود الروسيّ القويّ امتدّ إلى الكثير من الدول العربيّة في أشكال متنوّعة من العلاقات الاقتصاديّة والعسكريّة. وظهر ذلك -بوضوح- في الموقف الذي اتّخذَته السعوديّة من قرار "أوبك- بلس" -على خلاف النداءات والمطالـب الأميركيّة كلّها- والذي قرّر خفض إنتـاج النفط؛ الأمر الذي عَدَّته واشـنطن دعمًا سـعوديًّا لروسـيا، وعبَّرَت عنه مجلّة "فورين أفيرز" الأميركيّة بقولها إنّه يكشـف أنّ السـعوديّة "لم تعد داعـمًا تلقائيًّا لإسـتراتيجيّة أمريكا الكبرى"، وأنّ "العلاقة الحميمة التي سادت بين البلدَين لعقود، لن تعود"[1].

العامل الخامس: هو "العلاقة شديدة الخصوصيّة والتفرُّد" التي تربط الولايات المتّحـدة بالكيان "الإسرائيـليّ". هذه العلاقة تقف حجر عثرة بـين الدول العربيّة والولايـات المتّحدة، على ضـوء العوامل السـابقة، حيث كانت الـدول العربيّة تتحجَّـج أنّها مضطـرّة، لاعتباراتهـا وحسـاباتها المصلحيّة الخاصّـة، أن تتقبَّل

1 - محمّد السعيد إدريس – مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار في رئاسة الوزراء المصريّة - مستقبل التوجّهات الأمريكيّة تجاه الشرق الأوسط في ضوء إستراتيجيّة الأمن القوميّ الجديـدة، (29-1-2023)، تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7854

التجـاوزات الأميركيّة في ما يتعلّق بدعم السياسـات العدوانيّة «الإسرائيليّة» ضدّ الشـعب الفلسـطينيّ، وغضّ الطـرف عن الجرائـم الإسرائيليّـة، والتغاضي عن الإنكار الإسرائيليّ المسـتمرّ لحقوق الشـعب الفلسـطينيّ، وعدم احترام حقوق الشرعيّة الدوليّة، والحيلولة دون صدور قـرارات إدانة ضدّ الجرائم «الإسرائيليّة» بحقّ الشـعب الفلسـطينيّ[1]. أمّا الآن، وفي ظلّ وجود ما يمكن عَدُّهُ "قوى دوليّة منافِسـة" للولايات المتّحدة، وبعد أن ثبت على أرض الواقع أنّ لديها الاسـتعداد لاحترام المصالح العربيّة والإقرار بالحقوق الفلسطينيّة، فإنّ الدول العربيّة الحليفة لواشنطن ستجد لديها مساحة معقولة من هامشٍ للتمرُّد على السياسات الأميركيّة المنحازة[2].

هذه التطوّرات تضع واشـنطن أمـام مأزق يزداد تأزُّمًا يومًـا بعد يوم. ففي الوقت الذي بدأَت الدول العربيّة الحليفة لواشنطن تدرك أنّه بات في مقدورها

1 - سقطَت حجج المطبّعين كلّها دفعة واحدة، بعد عمليّة طوفان الأقصى، وظهر للعيان أنّ تلك الدول كلّها لا تمتلك من قرارها الإستراتيجيّ شيئًا، ووضعَت أوراقها كلّها في السلّة الأميركيّة.

2 - محمّد السعيد إدريس – مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار في رئاسة الوزراء المصريّة - مسـتقبل التوجّهات الأميركيّة تجاه الشرق الأوسـط في ضوء إستراتيجيّة الأمن القوميّ الجديدة (29-1-2023)، تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7854

التمرُّد على السياسة الأميركيّة المنحازة لكيان الاحتلال "الإسرائيليّ"، تجيء إلى الكيان حكومةٌ متطرّفةٌ تضمّ اليمين التـوراتيّ، بزعامة (بنيامين نتنياهو)، الذي يتبنّى سياسـة التوسُّع الاسـتيطانيّ، وتهويد الأراضي المحتلّة، وتنفيذ أسـوأ سياسات القمع ضدّ الشعب الفلسطينيّ؛ وهذا ما سوف يعمّق الأزمة، ويبقـى حائلاً دون نجاح الولايات المتّحدة في كسـب المنافسـة مع الصين وروسـيا في غرب آسيا، وسـوف تبقى قدرة الولايات المتّحدة على استعادة النفوذ في غرب آسـيا غير محسومة، خاصّة في ظلّ محدوديّة -وربمّا غياب- اكتراث إسـتراتيجيّة الأمـن القوميّ الأميركيّة بغرب آسـيا، مقارنـةً بمنطقتَي المحيطَين الهنديّ والهادئ، على نحو ما ركّزَت تلك الإستراتيجيّة.

خاتمة

إنّ الفرضيّـة الأساسـيّة للإسـتراتيجيّة الأميركيّـة للأمن القومـيّ هي أنّ الأميركيّون دخلوا عقدًا حاسمًا في ما يتعلّق بتحدّيَين إستراتيجيَّين أساسيَّين: الأوّل هو التنافس بين القوى الكبرى على تشـكيل مسـتقبل النظام الدوليّ، والثاني هو حاجتهم إلى التعامل مع مجموعة من التحدّيات العابرة للحدود الوطنيّـة، التـي تؤثّر عـلى الناس في كلّ مـكان، بما في ذلـك في الولايات المتّحـدة من تغير المناخ، إلى انعدام الأمن الغذائيّ، إلى الأمراض المُعدِية، إلى الإرهاب، إلى انتقال الطاقة، إلى التضخُّم.

أوّلًا: توضح هذه الإستراتيجيّة أنّ هذه التحدّيات المشتركة ليست قضايا هامشيّة، وليست ثانويّة في يتعلّق بالجغرافية السياسيّة، ولكنّها تعمل على مستوى المنافسة الجيوسياسيّة مع القوى الكبرى، فهناك توتّرات بين محاولة حشد التعاون لحلّ هذه التحدّيات المشتركة، ومحاولة وضع أمريكا نفسها بشكلٍ فعّال في المقدّمة، للانتصار في المنافسة الإستراتيجيّة، ولكن هناك أيضًا، طرقًا تُعَزَّز هذه الأمور بواسطتها. ويعتقد صنّاع القرار الإستراتيجيّ الأميركيّ -بنحو أساسيّ- أنّ العناصر الأساسيّة لِما يجب على الولايات المتّحدة أن تفعله في السنوات المقبلة، هي نفسها لمجموعتَي التحدّيات.

وعلى وجه التحديد، ترى الإستراتيجيّة أنّ أميركا بحاجة إلى الاستثمار في المصادر والأدوات الأساسيّة للقوّة والنفوذ الأميركيَّين، وخاصّة قوّتهم المحلّيّة، سواء لغرض المنافسة الفعّالة أو بغرض حشد العالَم لحلّ التحدّيات المشتركة.

ثانيًا: ترى إستراتيجيّة إدارة بايدن للأمن القوميّ أنّه يتعيَّن عليها أن تبني أقوى تحالُف ممكن بين الدول؛ لتعزيز ما تسمّيه "نفوذنا الجماعيّ"، سواء من أجل تشكيل البيئة الإستراتيجيّة العالميّة، أو من أجل التصدّي لهذه التهديدات العابرة للحدود الوطنيّة، التي تتطلّب التعاون لتحقيق النجاح. وترى الإستراتيجيّة أنّه يتعيّن على الولايات المتّحدة الأميركيّة أن تضع قواعد الطريق للقرن الحادي والعشرين في المجالات الحيويّة -من التكنولوجيات الناشئة

في الفضاء الإلكترونيّ، إلى التجارة والاقتصاد والاستثمار، وغير ذلك- حتّى يتسنّى للنظام الدوليّ أن يستمرّ في عكس قيمها ومصالحها، وحتّى يُصَمَّم النظام الدوليّ بشكل أفضل، ليكون قادرًا على مواجهة التحدّيات المقبلة.

لذا، فإنّ الإستراتيجيّة تعدّ العقدَ الثاني من القرن الواحد والعشرين عقدًا حاسمًا لتحديد شروط المنافسة، خاصّة مع الصين، وتنصح بالتغلّب على التحدّيات الهائلة في زمنٍ مناسبٍ في هذا العقد؛ لأنّ إهدار الفرص يمنع من مواكبة تحدّيات أخرى أيضًا.

هناك ثغرة واضحة في الإستراتيجيّة بالنسبة للأميركيّين، فهذه الإستراتيجيّة لا تقدّم حسابًا تفصيليًّا للتحدّيات والفرص كلّها التي تواجهها أمريكا، بل تتطرّق إلى خطط واشنطن في كلّ منطقة من مناطق العالَم، رغم أنّ هذه الإستراتيجيّة تحاول إلقاء نظرة أوسع على الكيفيّة التي تعتزم بها الإدارة الأميركيّة اغتنام هذا العقد الحاسم، لتعزيز المصالح الحيويّة لأميركا، وإعادة موضعة الولايات المتّحدة في موقع قوّة، في مواجهة القوى الكبرى. وهنا، يمكن تحديد بعض السمات المميّزة للإستراتيجيّة الأميركيّة للأمن القوميّ، التي نحن بصدد دراستها، بالآتي:

أوّلًا: لقد كسرَت الإستراتيجيّة الخطّ الفاصل بين السياسة الخارجيّة والسياسة الداخليّة؛ للقيام باستثمارات بعيدة المدى في الولايات المتّحدة، في القاعدتَين الصناعيّة والابتكاريّة، ما سيزيد من قدرة أميركا التنافسيّة.

ثانيًا: لقد وضع صنّاع القرار الإستراتيجيّ الأميركيّ التحالفات في قلب هذه الإستراتيجيّة، وعلى وجه الخصوص، تحالفاتهم في أوروبّا مع حلف شمال الأطلسيّ، وفي منطقة المحيطَين الهنديّ والهادئ، بعد أن جرى تنشيط "مجموعة السبع"[1] كمنظّمة فقدَت بعضًا من وضوح هدفها في الأعوام الأخيرة، وعادت الآن إلى العمل كنوع من اللجنة التوجيهيّة للعالَم، في ما يتّصل بالقضايا الحرجة.

ثالثًا: يدرك صنّاع القرار الإستراتيجيّ الأميركيّ أنّه في الفضاء الجيوسياسيّ، تمثّل الصين التحدّي الجيوسياسيّ الأكثر أهمّيّة لأميركا. وعلى الرغم من أنّ ذلك، سوف ينعكس في منطقة المحيطَين الهنديّ والهادئ إلى حدّ كبير، فإنّ التحدّي لا يخلو من أبعاد عالَميّة أيضًا.

لكنّ الإستراتيجيّة توضح أيضًا، أنّ الأميركيّين يتجنّبون رؤية العالَم من منظور المنافسة الإستراتيجيّة فقط؛ بمعنى أنّهم لن يحاولوا تقسيم العالَم إلى كتل جامدة، وتحويل المنافسة إلى مواجهة، أو إلى حرب باردة جديدة.

بعد ذلك، تشير الإستراتيجيّة إلى أنّه يتعيّنَ على الولايات المتّحدة الأميركيّة

---

1 - مجموعة الدول الصناعية السبع، هي ملتقى سياسي حكومي دولي يضمّ كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويُعتبر أعضاء المجموعة أكبرَ الاقتصادات المتقدمة في العالم وفقًا لصندوق النقد الدولي وأغنى الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. (ويكيبيديا)

أن تتعاون مع أيّة دولة، بما في ذلك منافسيها الجيوسياسيّين، وتكون مستعدّة للعمل بنحوٍ بنّاء، على التحدّيات المشـتركة. ومن ثمّ، وعلى المسار الآخر، سـوف تقوم بتعميق التعاون وشـحذه مع الـدول والتكتّـلات ذات التفكير المماثل. ويَعتقد واضعو هذه الإستراتيجيّة بأنّه يمكن تحقيق كِلا الأمرَين.

لائحة المصادر والمراجع

العربيّة

1. جيمس جيفري – معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى - إستراتيجيّة ترامب للأمن القوميّ: أهي عودةٌ إلى القرن التاسع عشر؟، (19-12-2017)، تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-tramb-llamn-alqwmy-ahy-wdtun-aly-alqrn-altas-shr

2. محمّد السعيد إدريس – مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار في رئاسة الـوزراء المصريّة - مسـتقبل التوجّهات الأميركيّة تجاه الشرق الأوسـط في ضوء إستراتيجيّة الأمن القوميّ الجديدة، (29-1-2023)، تاريخ الاطّلاع (8-4-2024) على الرابط الآتي:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7854

3. موقع أحـوال التركي - الأبعاد الجيوسياسـيّة للتمدّد التركيّ في آسـيا الوسطى، (23-10-2022)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي:

https://ahvalnews.com/ar/alabad-aljywsyasyt-lltmdwd-altrky-fy-asya-alwsty/syasat-trkyt

4. هل تصبح الصين منافسًا للنفوذ الأميركيّ في الشرق الأوسط؟، BBC،

(30-3- 2021)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط الآتي:
https://bbc.in/4deMFxx
5. روسيا والصين - منظّمة شنغهاي مظلّة لمواجهة نفوذ الغرب في آسيا؟، العربيّة، (14 - 9 - 2022)، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط DW الآتي: https://bit.ly/3QiFivk
6. استئناف المحادثات النوويّة مع إيران - وأمريكا "مستعدّة لاستخدام خيارات أخرى"، (2021 - 11 - 25)، CNN، تاريخ الاطّلاع (24-4-2024) على الرابط التالي: https://bit.ly/3Weypiu
7. غرانت رومللي، كارول سيلبر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، (شتاء 2022)، تاريخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altaml-m-alwjwd-alamny-llsyn-fy-alshrq-alawst-wshmal-afryqya
8. د. عمر حمزاوي، مركز كارينغي الشرق الأوسط، الفرص والتحدّيات المُحتَمَلة لانخراط الصين في دبلوماسيّة الشرق الأوسط، (27-3-2023)، تاريخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط الآتي:
https://carnegie-mec.org/202327/03//ar-pub-89380
9. التحالف بين الصين وروسيا وفشل ثورات الربيع العربيّ المدعومة من

الولايات المتّحدة، MODERN DIPLOMMACY، (نوفمبر 24، 2021)، تاريخ الاطّلاع 24-4-2024 على الرابط الآتي:

https://bit.ly/3UvtMyZ

10. وكالة الأنباء السـعوديّة - صدور بيان مشترك في ختام القمّة السعوديّة الصينيّة (8-12-2022، الموافق 15 جمادى الأولى 1444 ه.ق)، تاريخ الاطّلاع (12-4-2024) على الرابط اللآتي:

https://www.spa.gov.sa/w1824251

أجنبيّة

11 - The White House - NATIONAL SECURITY STRATEGY:

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/20228-/11/November-Combined-PDF-for-Upload.pdf

مَركزُ بَراثا للدِّراسَاتِ وَالبُحُوثِ
بيروت - بَغداد
Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com
المشرف العام: الشيخ جلال الدين علي الصغير
مدير المركز د. محمد مرتضى
009613821638